

الدولة الوطنية في الوطن العربي بين التراجع ومحاولة الإحياء

د. محمد مكحلي

جامعة سيدي بلعباس

تهديد :

يعزي العديد من المفكرين والباحثين ظهور مفهوم العولمة خاصة في الخطاب الثقافي إلى بداية التسعينيات وهي الفترة التي صاحبت سقوط الاتحاد السوفييتي ومعه النظم ذات التوجه الشمولي في أوروبا الشرقية ونهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية واقتصادية ضخمة تقود أقوى حلف عسكري في العالم وتسيطر على أقوى توجه اقتصادي عالمي⁽¹⁾.

إن خروج الولايات المتحدة منتصرة في مواجهتها المكلفة والكبيرة مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من جهة ونجاحها في حشد وقيادة دول أوروبا والعديد من دول العالم في معركتها مع العراق في حرب الخليج الأولى وسيطرتها واحتوائها للنزاع الدائر في منطقة الشرق الأوسط بين الدول العربية وإسرائيل وعقد معاهدات سلام في المنطقة تحت رعايتها وإشرافها بالإضافة إلى سيطرتها على العديد من المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة الدولية وهيمنتها على منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة وحشدها لحلف الناتو على يوغسلافيا في إقليم كوسوفو وكذا نجاحها في تعديل ميثاق الناتو والمتضمن السماح للحلف بالتدخل في أي دولة تتعرض للأمن والسلم العالميين⁽²⁾.

وعليه ارتبطت هذه التطورات التاريخية بمجموعة من الاستحقاقات على الصعيد الدولي ومن أبرزها نشر النموذج الأمريكي والغربي ، استطاع هذا النموذج أن يخرج منتصرا في العديد من المواجهات على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري فعزز بدالك مقولة إن النظام الرأسمالي له قدرات كبيرة وواسعة وهو قادر أن يخرج المجتمعات الإنسانية من محنتها وتخلفها . لقد استخدمت في هذا النموذج تقنيات غاية في التطور مؤثرة وسهلة الانتشار متجاوزة عاملي الزمان والمكان⁽³⁾.

أولاً: العولمة وتراجع دور الدولة

يعد اختفاء الحدود القاسم المشترك بين الدين أعلنوا تمييزهم للعولمة فالعولمة بهذا المعنى تعني الانتقال من المحدود إلى اللا محدود⁽⁴⁾. إن العولمة تتضمن إلغاء حدود الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي وإلغاء أي قيود مادية أو ثقافية تحول دون الانسياب الأخذ للسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل هذا الفضاء وهي حسب الجابري عبارة عن تنازل الدولة الوطنية أو حملها عن التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه وهي بهذا المعنى تفريط في السيادة داخليا واستقلال كامل في الخارج وهو تنازل لمؤسسات فوق قومية هي مؤسسات العولمة⁽⁵⁾.

مع نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي تقادم النظام الدولي الذي قامت وحدته الأساسية على الدولة – الأمة وأخذ يتشكل نظام عالمي جديد يقوم على الوحدة الجيوسياسية المتعددة الدول أو العولمة أو المتكاملة⁽⁶⁾. وعليه تدور الآن في الغرب أفكار ونظريات تعمل على تهميش الدولة ودور القومية بحيث يصنف يصنف كتاب صراع الحضارات لصامويل هنتنغتون الأكثر شهرة في الخطاب الغربي لقد تكفل هنتنغتون وغيره بوضع الأسس النظرية للصراع القادم بين الحضارات من ذلك اعتبار أن الحضارة الغربية الحالية تمثل نهاية التاريخ في التطور البشري كما أن الجانب العملي قد تكفلت به ظاهرة العولمة بجانبها الاقتصادي المتمثل في اتفاقية التجارة العالمية والسياسي المتمثل في القطبية الأحادية ون هنا احتلت العلاقة بالآخر اهتماما فائقا على ضوء التمايز الحادث بين المجموعات العرقية والثقافية وبين القيم المفترضة للعولمة⁽⁷⁾.

1- الشركات متعددة الجنسية :

لم تبق الدولة دالك الطرف الفاعل والوحيد في العلاقات الدولية بل ظهرت المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة خاصة بعد الحرب الكونية الثانية واعترف لها بالشخصية القانونية وبالأهلية في إبرام الاتفاقيات الدولية كما ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات ككيانات اقتصادية حرة خطيرة وهامة⁽⁸⁾.

لقد منحتها الدول المستعمرة المؤسسة لها والتي استعملتها كأداة لتغلغلها الاستعماري في مختلف دول العالم الثالث منحها جزءا من السلطة والسيادة حيث مكنتها من توظيف القوات العسكرية وفرض الضرائب والقيام بالأعمال الإدارية⁽⁹⁾.

إن هذه الشركات الخاصة استفادت من امتيازات الدول المستعمرة في الدول التابعة لها وهي اليوم أكثر استغلالا للدول النامية منها إلى عهد الاستعمار.

إن هذا التحول في طبيعة هذه الشركات وفي طريقة إدارتها وفي تعدد نشاطها جعل الكثير يؤكد بان النشاط الاقتصادي بات يتعولم كما أن طومسون لم يخطأ العام 1992 عندما وضع الشركات العالمية في قلب العولمة

الاقتصادية كما لم يخطأ أيضا في وصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي في حين رأى ديكنز العام نفسه أن نسق وعملية العولمة آتيا من التفاعل بين الشركات والدولة القومية في سياق بيئة تقنية متغيرة .⁽¹⁰⁾

يوجد كثير من الخلافات حول الآثار المترتبة عن نشاط الشركات متعددة الجنسية فهناك من يتحمس لها ويعتبرها الأسلوب الأنجع لنقل التكنولوجيا ورأس المال إلى الدول النامية كما يراها أيضا الأسلوب الأفضل لتنمية الدول النامية وفي مقابل هذا الاتجاه يرى فريق آخر إن نشاط الشركات متعددة الجنسية لا يؤدي إلى نقل التكنولوجيا بل تحتفظ بما هو جديد ومتقدم في الدول الرأسمالية الصناعية وأن نشاطها يؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية . وعليه فالقوة الكبيرة التي تملكها هذه الشركات تظهر على السلطة

الحاكمة فهي بامتلاكها للسلطة الحقيقية تحد وتخطط احتياجات وسير الحياة الوطنية في الدول الغنية⁽¹¹⁾

إن هذه الشركات تتحكم في هذه الدول بوسائل متنوعة وناجعة تسمح لها بوضع وتعديل السياسة العامة لها فقوة هذه الشركات العملاقة يمكن مقارنتها حتى مع الدول المصنعة فضمن أكثر من 100 ألف كيان اقتصادي عالمي نجد أن الشركات تمثل 51 كيانا وهذا تبعا لمعيار مبيعاتها بينما تمثل الدول تبعا لمعيار إنتاجها الوطني 49 كيانا فقط من تلك الكيانات ومحصلة لكل هذا تمكنت من التدخل في سير حياة منظمة الأمم المتحدة ووصلت إلى القضاء على بعضها كما أنها تمكنت من الحصول على تنمية اقتصادية وإلى النشاط والتأثير السياسي لاستعمال الرشوة في مختلف القطاعات⁽¹²⁾

1- إعلام العولمة

ظل الإعلام عبر تاريخه الطويل وعصر التطور الذي عرفته وسائله وتقنياته محدودا في اطر ومرتكزات معينة .

لقد عم سلطان الإعلام العلم كله فلم تسلم منه قبائل قلب إفريقيا ولا تجمعات سكان سفوح الهيمالايا فهناك ما يزيد عن 500 قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلات إشارات لا سلكية تدعو إلى العولمة فبواسطة الصور المتحركة تتشابه الصور وتتوحد الأحلام وتتدغدغ الأمانى وتتحرك الأفعال⁽¹³⁾ .

فالإعلام سلطة تكنولوجية ذات منظومة معقدة لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول وإنما تطرح حدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية لتقيم عالما من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن .

وفي هذا الصدد يقول عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي إن وظيفة المنظومة الإعلامية الأمريكية هي أن تسلي وتلبي وتعلم وترسخ لدى الأفراد القيم والمعتقدات وقوانين السلوك التي تجعلهم يندمجون في بني المؤسسات

داخل المجتمع الموسع وحتى يكون باستطاعته القيام بهذا الدور في عالم تتمركز فيه الترواث وتشتد وتقوى النزاعات بين مصالح الطبقات يجب القيام بدعاية منظمة .⁽¹⁴⁾

وعليه حسب نعوم دائما يستحيل التهرب من النظام العالمي أمام الشعوب وهو تشجيع وإدماج العلوم في ثقافتها.⁽¹⁵⁾

ثانياً: الدولة الوطنية في الوطن العربي من التراجع إلى الإحياء

مع بزوغ عصر الدولة القومية في القرن السادس عشر كانت الوظائف التي تؤديها الدولة عرضة لتغيير مستمر من عصر لآخر ففي عصر الرأسمالية التجارية كان على الدولة أن تتدخل تدخلا فعالا في الاقتصاد القومي الحديث النشأة وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة لأخرى وفي عصر الثورة الصناعية تراجع دور الدولة فلم تعد بحاجة إلى التدخل المباشر في عملية الإنتاج التي آن أوان تركها لأرباب العمل أنفسهم كما تراجع دور الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية وحين حل عصر الاستعمار الحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين واصلت الدولة دورها في تجييش الجيوش لغزو مستعمرات جديدة والتنافس العسكري مع غيرها .⁽¹⁶⁾

لقد تكفل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لصالح الطبقات الدنيا في الغرب الاستعماري دون أي تدخل يذكر من قبل الدولة لإعادة توزيع الدخل ومن ثم ظهرت الدولة الكينزية ودولة روزفلت أو دولة الرفاهية التي ساد نمطها في الغرب من ثلاثينيات القرن الماضي و حتى الستينيات منه وقد تحولت هذه الدولة بحكم وظائفها الجديدة إلى مصدر مهم مكن مصادر الطلب الكلي على المنتجات المتزايدة .

أما في سبعينيات القرن الماضي فقد طرا تغيير مهم على وظيفة الدولة يشبه ما كان ينادي به الاقتصاديون الكلاسيكيون أيام آدم سميث وريكاردو لكنها لم تختف ولا هي في طريقها للاختفاء كما يبشر بها دعاة العولمة فالتطور التكنولوجي والعلمي الذي حدث خلال العقود الثلاثة التالية للحرب جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح بإنتاجه القدرات التكنولوجية الجديدة كما أن الدولة لن تعد قادرة على احتكار انتشار المعلومات داخل حدودها إذ أصبح المواطن العادي يمتلك حرية الوصول وببسر شديد إلى عدد كبير من مصادر المعلومات وساهم ببزوغ عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسية التي استفادت من التقدم التكنولوجي وتزايد نفوذ جماعات الضغط والتأثير التي تجاوزت الحدود الوطنية واتسع دور وسائل الإعلام والاتصال في تراجع السلطات التقليدية للدولة وفي الوقت نفسه أدى ظهور التجمعات الإقليمية إلى تحول ملموس في مضمون فكرة السيادة من الدولة الواحدة إلى تكتلات تضم أكثر من دولة .⁽¹⁷⁾

صنع الجدل حول انحسار دور الدولة في ظل العولمة والتكاليف الاجتماعية الباهظة المقتربة به أن انبثقت

أفكار تدعو إلى تجسير فجوة عدم المساواة نشأت هذه الأفكار في السياق الحضاري الغربي

نتيجة لتسارع تأثير ظاهرة العولمة يلاحظ أن بلدان الوطن العربي لم تتعامل فيها الدولة ولم تزول حتى الآن وهي تبدو معولة أكثر في قطاعات الاقتصاد والتجارة والمال والاستثمار والاتصالات وتباين أساليب دول الوطن العربي في التعامل مع ظاهرة العولمة ما بين الدخول بحذر وبشكل تدريجي كالتجربة المصرية وما بين الدخول دون أية ضوابط كالتجربة الجزائرية والأردنية .

ويمكن إجمال ما قامت به الدولة في الوطن العربي كالآتي :

- نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .
 - تحرير التجارة الخارجية .
 - تحرير أسعار السلع والخدمات .
 - إلغاء عن السلع الأساسية .
 - تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أقصى حد
 - العمل على تخفيف عدد العاملين في أجهزة الدولة من خلال تشجيع التقاعد المبكر أو الإحالة على المعاش⁽¹⁸⁾ .
- وعليه إننا نشهد تغيرا في وظائف الدولة في الوطن العربي فلم يعد دورها يقوم على الإنفاق وجمع الإيرادات كما أن دور الدولة بدأ يتقلص على مستوى الاقتصاد والمجتمع من ذلك تخفيض الرسوم الجمركية والاستغناء عن خطط التنمية ورفع الدعم عن السلع الأساسية .
- ساهمت سياسة التخلف والتفكك والتفكير والتجهيل الاستبداد الأوربي في تجزئة الوطن العربي إلى كيانات قطرية ضعيفة ركيكة وقد جاء استقلال بلدان الوطن العربي نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية أهمها الكفاح البطولي من أجل الحرية والانعقاد ونتيجة لذلك بدأت تظهر كيانات قطرية مستقلة ذات طابع سيادي ظاهري الأمر الذي فرض ذاته كواقع حال على جميع أجزاء الوطن العربي⁽¹⁹⁾ .

عملت الكيانات القطرية للارتكاز على عملية التنمية الاقتصادية لتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن استمرار التبعية السياسية والاقتصادية للبلدان العربية جعل التنمية عرضة للانقطاع والتوقف قادت الدولة القطرية في الوطن العربي مما ابرز الوظيفة الاقتصادية للدولة فعلاقة الدولة بالنشاطات الاقتصادية لم تكن ذات طبيعة اقتصادية بحثة وإنما هي علاقة ذات طبيعة اجتماعية سياسية .

إن الوطن العربي يملك مخزون تاريخي وحضاري ونضالي مشرف يشكل مبررا واقعيا وشرعيا للتخلص من نتائج العولمة اقتصاديا واجتماعيا .

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي آل إليها الواقع العربي في ظل العولمة يستدعي بقاء الدولة لا اختفائها ويحتم تقويتها لا إضعافها أو التهوين من دورها فالتنمية العربية المستقلة في الوطن العربي بحاجة إلى دولة ديمقراطية حقيقية قوية تستند إلى قاعدة من المشاركة الشعبية وقادرة على مواجهة عوامل الضغط الخارجي والتعامل الحر مع آليات العولمة ومنظوماتها باحترام حقوق الإنسان وتشجيع الاندماج العربي وبناء الوحدة الاقتصادية العربية.

الخاتمة:

ظلت سيادة الدولة قائمة على أساس الفكرة الإقليمية وكانت الحدود الجغرافية هي التي تحدد عادة نطاق سلطة أي عاهل وحتى الحصانة التي كانت تتمتع بها سفارة أجنبية يعبر عنها جغرافيا بصورة جزئية بتحديد مساحة لا يستطيع البلد المضيف أن يقتحمها وتظل السيطرة على الإقليم واحدة من أهم عناصر السيادة إن ثورة المعلومات جعلت السيطرة الإقليمية أصعب فلم تعد الحدود تشكل الحاجز أمام تدفق المعلومات.

فالعولمة لحظة حضارية جديدة برزت خلال عقد التسعينيات وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش فالعولمة لحظة تاريخية فاصلة وشبيهة في بداياتها وفي تداعياتها النهائية بحركة الحداثة التي برزت قبل حوالي 300 سنة .

وعليه فالنظام الدولي طوال القرن العشرين حكّمته الجيوبوليتيك أي الجغرافيا السياسية بينما تتحكم فيه في القرن الحادي والعشرين لاعتبارات الجيواقتصادية أو الجغرافيا السياسية

الإحالات الهوامش

- 1- إختاتنة عبد الله : مستقبل التنمية العربية في ظل العولمة ورقة أقيمت في الملتقى الدولي الجزائر والعولمة قسنطينة الجزائر 1999 ص 223.
- 2- المرجع السابق .
- 3- نفسه .
- 4- المحدود هو الدولة القومية بعناصرها الثلاث الشعب الإقليم السيادة والا محدود هو العالم أو الكرة الأرضية لتفاصيل أكثر ينظر منصور محمد إبراهيم العولمة والهوية الوطنية ورقة عمل مركز دراسات المستقبل مصر بدون تاريخ .
- 5- نفسه .
- 6- مكحلي محمد : النظام الدولي الجديد أو العولمة الأبعاد والانعكاسات مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تلمسان ديسمبر 2004 ص 220.
- 7- نفسه .
- 8- غزلان نبيل : بين الكوكبية والدفاع عن الهوية العرب والآخر مجلة العربي نوفمبر 2001 الكويت عدد 516 ص 26.
- 9- عبد الخالق إختاتنة : المرجع السابق ص 224.
- 11- السويسي محمد الصغير : الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الهيمنة على دوايب الاقتصاد العالمي الجزائر جريدة اليوم 15 أكتوبر 2000 عدد 519 ص 11.
- 12- نفسه .

- 13- نفسه .
- 14- نفسه
- 15- نفسه .
- 16- محمد إبراهيم منصور : محاولة لإحياء دور الدولة مركز دراسات المستقبل أسيوطا مصر بدون تاريخ .
- 17- نفسه .
- 18- نفسه .
- 19- عبد الخالق الختاتنة : المرجع السابق ص 230.